http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1998) السنة الثامنة - الاثنين (27) كانون الاول 2010

عزيزي المواطن

خصصت المدى هذه الصفحة من أجلك على أمل أن ترفدها بآرائك الحرة ومقترحاتك وشكواك المشروعة، وكل ما ينشر فيها يعبر عن رأي أصحابها ولا يمثل رأي الصحيفة، إلا من حيث تضامنها مع مشاكل المواطنين ونحن مستعدون لنشر رسائلكم وشكاواكم والتي نأمل ان تكون بعيدة عن الانفعال الجارح وبأسلوب هادئ ورصين ينسجم مع نهج المدى الذي يحرص على حرية الرأي وديمقراطية التعبير آملين مراسلتنا على عنوان الجريدة أو عبر البريد الالكتروني:

Almada112@yahoo.com

SMS

إلى / أمانة بغداد

■ بعث إلينا لفيف من المواطنين برسالة يستفسرون فيها عن بعض الإجراءات الغامضة لديهم بشأن بعض الفقرات الخاصة بمشروع (١٠×١٠) لإسكان أهالي مدينة الثورة في ما يلي نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

نشكر السادة المساهمين في أعداد وتنفيذ مشروع الإسكان(١٠×١٠) ونود ان نستفسر عن بعض الأمور بشأن الموضوع أعلاه: ١- كيف تتم عملية تعويض البيت بشقة وكيف سيعتمد التوزيع على القطعة او النصف قطعة؟ ٢- ما حال المؤجرين الساكنين في البيوت الواقعة ضمن المشروع؟ ٣- في حالة تعويض عمارة سكنية فما حال أصحاب المحال المؤجرين حيث ان بعض المحلات اشتراها أصحابها بـ(السرقفلية) ؟ ٤- ما مساحة الشقق المراد بناؤها؟

كاريكاتير ..... رضا حسن

مجرد كلام

القرار في السياقات الإدارية هو نقطة الشروع الأولى لتنفيذ اية فعالية من الفعاليات التي تروم الدولة أجراءها، وما يتبع القرار من خطوات حتى لحظة نهاية فعالياته محكوم بطبيعة وتوجه ذلك القرار، الأمر الذي يبقى مرتهنا بقدرة وطاقات القائمين على إصدار ذلك القرار، فكيف يكون الحال اذا كان القائم على تلك المهمة، كان قد وضع على وفق أشغال الحصة ضمن نطاق توزيع الحصص والذي يفرض وبطريقة قسرية ان لا يكون هذا المنصب او ذاك من استحقاق من هو اكفأ، بل من حصة من هو ضمن قائمة الأقربين في تشكيلات الجهة الفائزة ، هذا من ناحية ومن الناحية الأخرى شهدت مشاريع الدولة طوال السنوات المنصرمة تعثرا في التنفيذ وضعفا في المتابعة بسبب التوجهات المختلفة حد التضارب بين وزارة ووزارة وهيئة وهيئة، ما أربك الأداء الحكومي بنحو كبير وسبب هدرا ضخما في المال العام والزمن. بلادنا اليوم على أعتاب مرحلة جديدة ، ويطمح الناس إلى تفادي قدر من خسائرهم السابقة ، وبعد ان بات مكشوفا لديهم ان تطبيق المقولة القديمة المتجددة(الرجل المناسب في المكان المناسب) مازال مطلبا حيوياً، بل مصيرياً لتقدم وازدهار البلد.

كاظم الجماسي

تقرير

في وضح النهار.. عصابات سلب تجوب أسواق بغداد

□ بغداد / عماد جاسم

ما أن تتجول في أي سوق تجاري كبير في بغداد حتى تسمع تعليقات متعددة واعتراضات غاضبة على انتشار عصابات سرقة وسلب في الأسواق المزدحمة بالمتبضعين ومنها اسواق الشورجة والسنك للأدوات الاحتياطية والعربي وسط العاصمة. ويؤكد كثيرون من تعاظم خطر العصابات التي اخذت تنشط خلال الشهرين الاخيرين بقيامها بعمليات سرقة تحت تهديد السلاح في وضح النهار، وتقوم عناصر من هذه العصابات باشهار السكاكين او المسدسات على الناس او التجار ويسرقون أموالهم.عادل صاحب محل في سوق ألسنك للأدوات الاحتياطية اشار الى ان حالات شبه يومية تحدث في الأسواق والتجمعات التجارية في العراق عموماً، ويخشى أكثر المتبضعين من المحافظات التوجه الى تلك الاسواق لغياب الحماية الأمنية اللازمة، وتكرار حوادث السرقة من دون أن تكون هناك ملاحقة امنية للعصابات.

أما عدنان وهو صاحب محل أيضا في سوق ألسنك للأدوات الاحتياطية فيقول: انه ومع العديد من التجار وأصحاب المحال "طالبوا المؤسسات الأمنية الى إيجاد حل لهذا الوضع ولكن من دون جدوى، بل أن الغريب هو عدم وجود أي تحرك مقنع من قبل السيطرات المحيطة بالأسواق إثناء وقوع عمليات سرقة، ما زرع الشك في نفوسنا بشأن وجود صلة او علاقات بين هذه العصابات والعناصر الأمنية التي تفرج عن البعض منهم بعد إلقاء القبض عليه ما يثير قلقنا ومخاوفنا"!

وطالب رحيم شأن الكثيرين من الباعة المتجولين في ألسنك والشورجة بضرورة "زرع ونشر دوريات وعناصر امنية بلباس مدني في مداخل ومخارج الأسواق ووضع الكمائن بالتنسيق مع أصحاب المحال وإلقاء القبض على افراد هذه العصابات وتقديمهم للمحاكمة العادلة ليكونوا عبرة من اجل أن يعود النشاط التجاري إلى أسواق بغداد العريقة والكبيرة".

اللواء صباح الشبلي مدير نجدة بغداد أوضح "ان ثمة شكاوى وصلت إلى وزارة الداخلية بخصوص وجود عصابات تحاول ترويع الناس من خلال عمليات سرقة تحدث بشكل متقطع، وليس يومياً، وان هناك مبالغات في وصف الناس لتأثير تلك العمليات على عملية التداول والنشاط في الأسواق المحاطة بقطعات وبدوريات مكثفة".

واستبعد اللواء الشبلي "وجود أي نوع من التعاون أو الصلة بين عناصر أمنية وتلك العصابات"، مضيفا أن "الأيام القادمة ستشهد إلقاء القبض على خيوط تلك العصابات".

وخزة

قسوة معلمة..
أساليب تربوية خاطئة

□ بغداد / سها الشيخلي

قبل اشهر تحدثنا عن معلم ضرب تلميذته التي لا يتعدى عمرها العشر سنوات ضربة قاسية بحيث كسر ذراعها ، ومع بشاعة ذلك العمل ، فان الضرب اثبت عدم جدواه في معاقبة الطفل حتى لو استنفد ذلك المعلم (البطل) كل وسائله في النصح والارشاد ، وهناك جانب آخر أود تسليط الضوء عليه هو ان الرحمة وعاطفة الابوة لدى المعلم تنبع من الذات ، وان التقيد بطرق التدريس امر يزيد ويصقل تلك العواطف الرقيقة ، لا العكس كما هو واضح من سلوك المعلم ، ولكن يمكن القول ان ذلك المعلم معدوم الرحمة وشحيح العواطف وإلا ما كانت ردود افعاله ازاء تلميذته الصغيرة مهما كانت مشاكستها ، تصل الى حد ضربها وكسر ذراعها ، وفي وقتها جاءنا كتاب من وزارة التربية يسأل عن اسم المعلم واسم المدرسة ، لا نزال العقاب بذلك المعلم (القاسي) الا اننا لم نلب ذلك الطلب لإيماننا ان القضية ليست شخصية ، ولا هي مجرد معاقبة معلم قد اساء التصرف وارتكب أخطاءً عدة علاوة على خطائه ازاء تلك التلميذة المسكينة ، والان تطالعنا جريمة وليست خطأ في التصرف ، نعم جريمة بكل ابعادها ، فقد ضربت معلمة وليس معلم هذه المرة ، تلميذا طفلا لا يتعدى عمره التسع سنوات لتعاقبه ربما على مشاكسة في الصف او عدم تأديته للواجب المدرسي ويصل ذلك العقاب الى ضربة قوية على الراس ليفارق الحياة ذلك الطفل المسكين ، وحسب علمي فان والد الطفل المتوفي قد شكا الامر الى وزارة التربية ، وتعرف الوزارة التي تعمل تحت ما يسمى بـ(التربية) انها تعمل للتربية اولا ومن ثم التعليم ، فاين منها من كل ما يحدث في وزارتها ؟ فهل من اصول التربية ضرب الأطفال المساكين مهما قاموا به من اخطاء وذنوب ، فهناك وسائل عدة للإرشاد والتربية والنصح غير الضرب، وان كان لابد من الضرب فليس الى درجة العوق كما حدث للطفلة وليس بالتاكيد الى درجة الموت كما حدث للطفل المتوفى ، على وزارة التربية ان تعقد الندوات وتسن القوانين والتعليمات لإيقاف هذا العنف الذي ساد مدارسنا وصار طريقة ومنهجاً لبعض المعلمين ، وايجاد الحلول لوقف هذا العنف الدموي ، فليس من المعقول ان تفرط عائلة بارواح اطفالها من اجل ان يتلقوا العلم لدى الحكومة، ونسأل الوزارة: هل هي طريقة لتسريب التلاميذ من مدارسهم ليواجهوا العنف في الشارع أيضاً ؟

البطاقة التموينية وحق المواطن بعيش كريم

□ المدى / وكالات

في الوقت الذي اشار ناشطون من منظمات مجتمع مدني الى ان الخلل ليس في نظام البطاقة التموينية، بل في الاجهزة الحكومية القائمة عليها دعوا الى "استحداث هيئة متخصصة لادارتها واخراجها من دائرة مسؤوليات وزارة التجارة".

وقد ناقش اكثر من اربعين ناشطا مثلوا مجموعة من منظمات المجتمع المدني العراقية مؤخرا ببغداد واقع البطاقة التموينية ومدى استفادة الطبقات الفقيرة منها بوضعها الحالي خلال ندوة نقاشية موسعة .

واوضح عضو اللجنة المنظمة للندوة فادي باسل ان احد الاهداف الاساسية التي عقدت من اجلها الندوة هو تذكير المسؤولين الحكوميين الذين عاودوا هذه الايام الحديث عن ضرورة إلغاء البطاقة التموينية "بأهميتها لحياة الشرائح الاوسع والاكثر فقرا في المجتمع العراقي وما قد يخلفه إلغاؤها من أزمات سياسية واجتماعية واقتصادية لا تحمد عقباها"

الندوة شهدت تباينا واضحا في الآراء بين مؤيدين للابقاء على البطاقة التموينية وداعين الى الغائها كونها بحسب تعبير البعض منهم باتت بوضعها الراهن "مصدرا لإشعار المواطن بالامتهان لكرامته" كما قال الناشط سعيد ياسين الذي دعا الى الارتقاء بمستوى دخل الفرد والخدمات المقدمة له للقضاء على الفقر وحاجته للبطاقة التموينية بشكل نهائي. فيما كانت الناشطة منال هادي احد اكثر المعارضين لفكرة إلغاء البطاقة التموينية خوفا من "الارتفاع الكبير المتوقع لاسعار المواد الغذائية الذي لن يقوى المواطن البسيط على مواجهته مهما ارتفع دخله الامر" الذي يهدد بكارثة غذائية، حسب تعبيرها.

ويعتقد الناشط احمد محمد ان مشكلة البطاقة التموينية "ليست الا جزءاً من مشكلة كبرى تتعلق بالخلل في توزيع الثروة الوطنية" التي من المفترض ان تكفل للفرد تأمين ابسط مستلزمات العيش الكريم اذ انها لو وزعت بالشكل الصحيح لما كانت هناك حاجة اصلا لموضوعة البطاقة التموينية".

حديث الصورة

عدسة: حازم خالد

تقوم كوادر أمانة بغداد مشكورة بحملة إنشاء سقائف في مرائب النقل العام من اجل توفير الراحة للمواطنين والسواق على حد سواء.

موظفو تربية كركوك وإلغاء قرار تسكين رواتبهم

□ متابعة / المدى

كانت تربية كركوك قد صرفت مستحقات المعلمين والمدرسين والمشرفين بعد صدور قرار من مجلس الوزراء برفع التسكين عن رواتبهم بعد توقفها منذ عام ٢٠٠٣.

فيما اعتصم منتسبو المديرية العامة لتربية محافظة كركوك مؤخرا، أمام مبنى المديرية المذكورة للمطالبة برفع تسكين رواتبهم أسوة بالمعلمين والمدرسين والمشرفين التربويين، مهددين بتنفيذ اعتصام مفتوح في حال عدم تلبية وزارة التربية لمطالبهم قبل نهاية السنة المالية الحالية. يقول مدير إدارة بتربية كركوك وهو من المشاركين بالاعتصام عدنان زين العابدين: إن "وزارة التربية مطالبة برفع التسكين عن رواتب موظفي المديرية أسوة برواتب المعلمين والمدرسين والمشرفين التربويين والاختصاصيين"، مبيناً أن "هدف المعتصمين إرسال رسالة واضحة لوزارة التربية والحكومة بضرورة رفع الغبن عنهم".

ويشير زين العابدين إلى أن "موظفي التربية يعملون ثماني ساعات في اليوم، ونستغرب من عدم المساواة وشمولنا برفع التسكين عن رواتبنا"، مناشدا رئيس الوزراء "التدخل لرفع الغبن عنا وتطبيق ما ورد في كتاب مجلس الوزراء المرقم ٩٤ للعام الحالي الذي يتضمن رفع التسكين عن رواتب منتسبي التربية".

ويطالب زين العابدين" الحكومة ووزارة المالية بصرف فروقات رفع التسكين من تاريخ صرفها للمعلمين المدرسيين بدءاً من ٢٠١٠/٦/١ ".

من جهته، يؤكد مدير حسابات تربية كركوك صلاح جمعة "شكلنا لجاناً من منتسبي المديرية لتدقيق ملفات المستحقين وفق جداول وزارة التربية التي عممتها على المديريات العامة وبقينا حتى ساعات المساء نعمل من اجل صرف مستحقات المعلمين والمدرسين وكنا نأمل أن تقوم وزارة التربية بشمولنا بهذا القرار ولكن لم يحدث أي شيء".

ويضيف: "وعليه نطالب الحكومية والبرلمان بصرف مستحقات منتسبي ديوان المديرية وهذا أبسط حق من حقوقنا".

ويذكر أن نقابة المعلمين، كانت أعلنت أنها تستعد للاعتصام في السابع والعشرين من أيلول الماضي، عند بدء العام الدراسي الجديد، للمطالبة بإلغاء التسكين عن رواتب المعلمين وشمولهم بسلم الرواتب الذي وضعته وزارة المالية لموظفي الدوائر الحكومية، نظرا لأن التخصيصات المالية لتنفيذ القرار، موجودة ضمن احتياطي الطوارئ للسنة المالية الحالية ٢٠١٠.